مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/10/2023
85-57 العدد الخامس عشر : ص.ص ISSN:2958-8537 Issue: N15
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

أسباب قصور وظيفة الرقابة الداخلية في المصارف التجارية الليبية "دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية والأطراف ذات العلاقة"

Reasons for the deficiency of the internal control function in Libyan commercial banks A field study on Libyan commercial banks and related parties“

اعداد

الدكتور: المعتز رمضان بوبكر الشيخي
استاد مساعد – قسم المحاسبة- كلية الاقتصاد –جامعة بنغازي - ليبيا

ا. احمد سعد اسغيفان الطابوني
متعاون كلية الاقتصاد –جامعة بنغازي – مراجع داخلي بمصرف التجارة والتنمية

Dr. Al-Moataz Ramadan Boubacar Al-Sheikhi
Assistant Professor - Faculty of Economics - University of Benghazi - Libya

Ahmed Saad Isghifan Al-Tabuni
Collaborator - Faculty of Economics - Internal Auditor

Mutaz4243@Gmail.Com

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/10/2023
ISSN:2958-8537 Issue: N15 العدد الخامس عشر : ص.ص 57-85
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

أسباب قصور وظيفة الرقابة الداخلية في المصارف التجارية الليبية

[1*]د. المعتز رمضان بوبكر الشيخي
[2**] ا. احمد سعد اسغيفان الطابوني

المستخلص :

يلعب القطاع المصرفي دورا هاما في البيئة الاقتصادية لأي بلد سواء كان من الدول المتقدمة او النامية، بل يعتبر المحرك الاساسي للاقتصاد العام، نتيجة لهده الاهمية البالغة فان معظم الدول تحاول فرض رقابة علي اعمال القطاع المصرفي الا ان نتائج الدراسات السابقة الدولية والمحلية اوضحت قصور وتدني مستوي الرقابة الداخلية لهدا القطاع، وهدا ما ادي الي انهيار العديد من المصارف الدولية، ومن هنا فان هذه الدراسة هدفت إلى التعرف على أسباب قصور أداء وظيفة الرقابة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية، ودلك من خلال اجراء دراسة ميدانية علي عينة من المصارف التجارية بمدينة بنغازي بالإضافة الي المراجعين الخارجيين المقيدين بإدارة الرقابة على المصارف والنقد بمصرف ليبيا المركزي، وموظفي ديوان المحاسبة المختصين بمراجعة المصارف التجارية بمدينة بنغازي، وقد توصلت الدراسة الي وجود اسباب ادت الي هدا القصور وقد تم تحديها حسب الاهمية النسبية بضعف ادارات المراجعة الداخلية، وضعف الاجراءات الادارية ،وكدلك ضعف الدور الرقابي لمصرف المركزي، وتوصلت الي جودة الاجراءات المحاسبية المتبعة في القطاع المصرفي وانها لاتعد احد اسباب هدا القصور.

الكلمات الدالة: الرقابة الداخلية –المراجعة الداخلية– المصارف التجارية

[1*] استاد مساعد – قسم المحاسبة- كلية الاقتصاد –جامعة بنغازي
[2**]متعاون كلية الاقتصاد –جامعة بنغازي – مراجع داخلي بمصرف التجارة والتنمية

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/10/2023
ISSN:2958-8537 Issue: N15 العدد الخامس عشر : ص.ص 57-85
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

The Abstract :

The banking sector plays an important role in the National economy of A country, whether developed or developing, but is considered the main engine of the general economy. Due to a such fact, most countries implement control over the banking sector, , but the results of previous international and local studies have shown the inadequacy and low level of internal control, which led to the collapse of the number of international banks. Hence, this study aimed to identify the reasons for the inadequate performance of the internal control function in Libyan commercial banks via a field study on a sample of commercial banks in Benghazi. in addition to external auditors registered within the Banking and Monetary Control Department of the Central Bank of Libya. the staff of the Audit Bureau specialized in the audit of commercial banks in Benghazi. Findings of this study indicate that weak internal auditing, weak administrative procedure were the main source of such deficiency, weak administrative procedures, and weak supervisory role of the Central Bank On the other hand, it is found that accounting procedures implemented in the banking sector were sufficient and have no relationship to the deficiency .

1. مقدمة:

ساهم النمو الاقتصادي خلال السنوات الأخيرة في زيادة الاهتمام بالمصارف التجارية، لدورها الهام في تحريك مختلف القطاعات الاقتصادية، فهي المحرك الأساسي لاقتصاديات الدول، وذلك بنظام عملها من خلال استقطاب وجذب المدخرات بتوفير الأمان ومنح عوائد للمودعين على أموالهم (الكيلاني،2004)؛ وتمويل المقترضين بالأموال اللازمة لدفع عجلة الاقتصاد باتجاه تحقيق التنمية في شتى المجالات (عبدالسلام،2005)، عليه فكان لزامًا على المصارف التجارية أن توجد نظاما للرقابة الداخلية محكماً لحماية الأصول من سوء الاستخدام والضياع وتوفير الدقة في الحسابات.

ان واقع نظام الرقابة الداخلية على الصعيد العالمي كما على الصعيد المحلي للمصارف التجارية يشير إلى وجود قصور في نظام الرقابة الداخلية (الدويري،2006)، حيث تمثلت صور القصور في تداعيات عديدة أهمها الإفلاس، وانعدام السيولة، وأزمة الرهن العقاري ولعل ما حدث في الأزمة المالية العالمية خلال عام 2008 م خير دليل على

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/10/2023
ISSN:2958-8537 Issue: N15 العدد الخامس عشر : ص.ص 57-85
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

ذلك، فقد انهارت العديد من المصارف مثل مصرف (Lehman Brothers) ويرجع السبب الرئيس وراء الانهيار هو ضعف بنية الرقابية الداخلية للمصارف التجارية ،وظهور العديد من الممارسات الغير سليمة كممارسات ادارة الارباح وغيرها (الرشيدي،2010).

يعتبر القيام بوظيفة الرقابة لازالت في حد ذاتها مشكلة رئيسة للعديد من الوحدات الاقتصادية؛ لأنها لا ترتبط بالنظام الرقابي وبالهيكل التنظيمي والأساليب القيادية وأنماط الخطط ووضوح الأهداف فقط بل تتأثر بمن يقوم بها من العنصر البشري، وذلك لتفاوت إمكاناتهم وقدراتهم العملية والعلمية لذلك العنصر مما يجعل الوصول إلى مستوى الرضا على عملية الرقابة الداخلية أمراً صعب المنال(علي،2015)

2. الدراسات السابقة:

- دراسة (الكاديكي، 2005) بعنوان: "مدى ملائمة إجراءات الرقابة الداخلية المتبعة في المصارف التجارية الليبية لمواجهة غسيل الأموال"

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم أدلة من واقع التطبيق العملي عن مدى ملائمة إجراءات الرقابة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية للحد من غسيل الأموال، وتوصلت الدراسة أن نظام الرقابة الداخلية المتبع بالمصارف التجارية الليبية غير ملائم للحماية من غسيل الأموال ولا يوجد بها ضوابط كافية، وعليه تقدم الباحث بضرورة الرفع من مستوى الرقابة ليصل إلى المستوى العالمي في عملية الرقابة الداخلية على المصارف، كما توصل الباحث إلى مجموعة من التوصيات منها تطوير نظام التقارير في المصارف، والعمل على تعزيز إدارة المراجعة الداخلية ودعمها وتشجيع موظفيها لضمان حسن سير العمل.

- دراسة (رزق الله، 2006) بعنوان: "مدى تطبيق المصارف التجارية لأساليب وإجراءات الرقابة الداخلية المناسبة لمنع الغش والأخطاء أو اكتشافهما"

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى قيام المصارف التجارية بالقيام بتطبيق إجراءات الرقابة المناسبة لمنع الغش والأخطاء واكتشافها، وطبقت الدراسة على المصارف التجارية الليبية، وتوصل الباحث إلى أن نظم الرقابة الداخلية لا توفر تأكيداً مطلقاً بمنع الأخطاء أو اكتشافها في وقت قصير من حدوثها، وكذلك عدم الالتزام بضوابط الرقابة الداخلية بالشكل الصحيح مما يمكن لضعفاء النفوس من استغلالها.

- دراسة (الرشيدي،2010) بعنوان: "تقييم فاعلية نظم الرقابة الداخلية في المصارف التجارية في الكويت "

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/10/2023
ISSN:2958-8537 Issue: N15 العدد الخامس عشر : ص.ص 57-85
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

هدفت الدراسة إلى تقييم فاعلية نظم الرقابة الداخلية في المصارف التجارية في الكويت، بالإضافة إلى بيان دور الرقابة الداخلية في العمل المصرفي للمصارف التجارية الكويتية، وتشخيص أهم المشكلات والمعوقات التي تحول دون تحقيق رقابة داخلية فعالة، حيث توصلت الدراسة إلى أن نظام الرقابة الداخلية في المصارف التجارية الكويتية بشكل عام يتسم بمستوى متوسط من الفاعلية وذلك بمكوناتها الثلاثة الإدارية والمحاسبية والمالية، وقد أوصت الدراسة بالاستجابة لتوصيات المعدّة بواسطة المراجع الداخلي وذلك لتقويم نظام الرقابة والضبط الداخلي في البنوك الكويتية.

- دراسة (Ibrahim، et al، 2017) بعنوان:" **The Effectiveness of Internal Control System in Safeguarding Assets in the Ghanaian Banking Industry، (The Case of Agricultural Development Bank)**"

اجريت هده الدراسة في دولة غانا عن فعالية نظم الرقابة الداخلية في حماية الأصول من التزوير في مصرف غانا الزراعي المحدود، حيث بينت الدراسة الأسباب الرئيسة للتزوير، كما أوضحت درجة تطبيق نظم الرقابة الداخلية، وقدرتها على كشف وضبط ومنع التزوير، بالإضافة إلى تحديدها لتأثير التزوير على الربحية والسيولة والفعالية التشغيلية للوظائف المصرفية، ولقد تم تصميم استمارة استبانة وتوجيهها إلى عينة عمدية ملائمة من عدد (37) موظفاً من موظفي المصرف وفروعه، وقد استخدمت الدراسة الأسلوب الإحصائي الوصفي في التحليل وتبين أن هناك عواملاً كثيرة كانت سبباً في وجود ظاهرة التزوير وهي: ضعف في نظم الرقابة الداخلية، ضعف في السجلات المصرفية، ضعف التدريب الموظفين في المصرف.

- دراسة (Chuxuan Sun & Xiaoyue Chang، 2018) بعنوان:" **the Impact of Credit Risk on Profitability of Commercial Banks**"

هدفت الدراسة إلى تقييم نظام الرقابة والائتمان بالمصارف التجارية الأمريكية، وقد شملت الدراسة عدد 83 مصرفاً تجارياً خلال الفترة ديسمبر من 2010 حتى ديسمبر 2017م، وقد بينت النتائج أن مخاطر الائتمان لها تأثير على الربحية وأن الإجراءات المتبعة في التقليل من مخاطر الائتمان غير فعالة، وأن انخفاض القروض الممنوحة بنسبة 0.1% يترتب عليه انخفاض في نسبة الربحية بمقدار 0.141% وهذا الأثر يجب على الجهات التنظيمية وصانعي القرار النظر له في اتخاذ القرارات.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/10/2023
ISSN:2958-8537 Issue: N15 العدد الخامس عشر : ص.ص 57-85
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

من خلال السرد السابق للدراسات التي قام بها الباحثون في مجال الرقابة الداخلية بالمصارف التجارية على الصعيدين المحلي والدولي أن معظم الدراسات السابقة توصلت إلى أن نظام الرقابة الداخلية في المصارف التجارية ضعيف ويجب الاهتمام به وتطويره.

3. مشكلة الدراسة:

لقد أشارت لجنة Committee of Sponsoring Organization ((COSO إلى انه يجب الارتقاء بنظام الرقابة الداخلية للمصارف التجارية لحماية أموال المودعين من الضياع لأنها خط الدفاع الأول، خاصة بعد انهيار العديد من المصارف والشركات العالمة وتسببها في خسائر كبيرة منها مصرف Lehman brothers وهو مصرف استثمار في أمريكا، الذي أعلن عن إفلاسه في سنة 2008 (عبداللطيف، 2011)، وأظهرت مدى ضعف وانحصار دور المراجعة الداخلية في الكشف عن المخالفات (لبيب،2003؛ رزق الله، 2006) وقد أكدت دراسة (جواد وصالح، 2008:7) "على أن أحد أسباب الأزمة المالية في سنة 2008م مرتبط بغياب أو ضعف آليات الرقابة والمتابعة، وأن تقارير المحللين الماليين يعاب عليها جميعاً في عدم دقة المعلومات الواردة فيها، وعلى الصعيد المحلي يمر القطاع المصرفي خلال السنوات الماضية من العديد من الازمات والتي تشير إلى وجود ضعف في عملية الرقابة الداخلية داخل القطاع المصرفي كما أن ما ورد في تقرير ديوان المحاسبة الليبي سنة 2015م والدي اشار الي ضعف فاعلية إدارة الرقابة على المصارف فيما يخص مراقبة المصارف التجارية وتحقيق رقابة فاعلة على أعمالها والتأكد من سلامة أوضاعها المالية" وقد اكد ايضا إلى أن نظام الرقابة الداخلي لا يوفر تأكيداً مطلقاً بمنع حالات الغش والأخطاء أو اكتشافهما، وقد أشارت بعض الدراسات المحلية السابقة إلى وجود بعض مظاهر الضعف في نظام الرقابة الداخلية فقد اشارت إلى أن إجراءات الرقابة الداخلية المتبعة في المصارف التجارية الليبية غير ملائمة وتفتقر إلى العديد من الضوابط الأساسية، وبناءً على ما سبق فإن الباحثان يسعى في هذه البحث إلى تسليط الضوء على أسباب القصور في نظام الرقابة الداخلية والإجابة عن السؤال الآتي:

ما هي أسباب قصور أداء وظيفة الرقابة الداخلية في المصارف التجارية الليبية؟

4- فرضيات الدراسة:

انطلاقا من مشكلة الدراسة فقد تم صياغة فرضية البحث كالتالي:

الفرضية الرئيسة: "يرجع قصور أداء وظيفة الرقابة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية إلى عدة أسباب".

ولاختبار الفرضية الرئيسة للبحث تم صياغة الفرضيات الفرعية الآتية:

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/10/2023
ISSN:2958-8537 Issue: N15 العدد الخامس عشر : ص.ص 57-85
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

الفرضية الفرعية الأولى: "يرجع القصور في أداء وظيفة الرقابة الداخلية إلى ضعف الإجراءات الرقابية الإدارية المتبعة داخل المصارف التجارية الليبية".

الفرضية الفرعية الثانية: "يرجع القصور في أداء الرقابة الداخلية إلى ضعف الإجراءات الرقابية المحاسبية المتبعة داخل المصارف التجارية الليبية".

الفرضية الفرعية الثالثة: "يرجع القصور في أداء الرقابة الداخلية لضعف دور إدارات المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية".

الفرضية الفرعية الرابعة: "يرجع القصور في أداء الرقابية الداخلية لضعف الدور الرقابي للمصرف المركزي على المصارف التجارية الليبية".

5- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي الي التعرف علي اسباب القصور في اداء وظيفة المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية كما هدفت بشكل فرعي او جزئي الي تحديد الأهمية النسبية لمعوقات الرقابة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية. والوقوف على مدى التزام المصارف التجارية الليبية بمعايير الرقابة الداخلية المتعارف عليها.

6- أهمية الدراسة:

يرجع اهمية البحث من الناحية النظرية كونه يعد من أولى الدراسات الميدانية التي تبخت في أسباب قصور أداء نظام الرقابة الداخلية في المصارف التجارية الليبية، اما من الناحية العملية فتعتبر الدراسة من الدارسات النادرة والتي قامت بتقديم دليل علمي حول الاسباب التي ادت الي ضعف نظام الرقابة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية وكدلك اعطت اهمية نسبية لكل سبب.

7- الاطار النظري للدراسة: قام الباحثان بتقسيم الاطار النظري الي عدد تلاته مباحث محتوها كالتالي:

1.7- المبحث الأول: مفهوم الرقابة والرقابة الداخلية وعناصرها

إن كلمة الرقابة مشتقة من التعبير الفرنسي (Contre-role) أي بمعنى الدور المضاد وهو الذي يتأكد من صحة وصدق الدور الأصلي، ومطابقتها للواقع الذي آل إليه، وليس للرقابة استعمال محدد فهي تسعى دائماً إلى أن تقارن بين ما هو كائن وبين ما آل إليه أو بين الأداء المتوقع والأداء الفعلي (الصباح،1994).

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/10/2023
ISSN:2958-8537 Issue: N15 العدد الخامس عشر : ص.ص 57-85
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

عرفت الرقابة بصفة عامة بأنها "الوظيفة التي تهتم بتنظيم وتوجيه الجهود الخاصة بالعمل وفقاً للخطة الموضوعة من أجل تحقيق الأهداف المرجوة" (Franklin، 1982: p464).

كما عرفت بأنها "الخطة التنظيمية وكل ما يرتبط بها من وسائل وإجراءات يتبناها المشروع للمحافظة على الأصول واختبار دقة الحسابات ودرجة الاعتماد عليها وتنمية كفاءة العمل وتشجيع اتباع السياسات الإدارية الموضوعة"(اشتيوي، 2013: 62).

حيث عرفها الاتحاد الدولي للمحاسبين (International Federation of Accountants(IFAC لنظام الرقابة الداخلية على أنها كافة السياسات والإجراءات الداخلية التي تتبناها إدارة المؤسسة لمساعدتها قدر الإمكان على تحقيق مجموعة من الأهداف منها ضمان أداء الأعمال بكفاءة عالية.، ضمان الالتزام بسياسات الإدارة.، توفير الحماية للأصول ومنع الأخطاء والغش واكتشافها إذا وقعت.، ضمان دقة واكتمال السجلات المحاسبية وإعداد المعلومات المالية بشكل موثوق وتقديمها في الوقت المناسب (الدويري، 2006).

- **أقسام الرقابة الداخلية:**

لغرض الحصول على نظام رقابة جيد يجب أن يحتوي نظام الرقابة الداخلية على الأقسام أو الفروع التالية

1. **رقابة إدارية داخلية:** تتضمن الخطة التنظيم وكافة الطرق والإجراءات والسياسات المتعلقة بالكفاءة التشغيلية والالتزام بالخطط والسياسات الإدارية (راضي،2017)،
2. **رقابة محاسبية داخلية:** تتضمن كل الخطط والإجراءات والطرق التي تهدف إلى حماية الأصول وضمان دقة البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر والسجلات بدرجة يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات ورسم السياسات، وتتبع صحة عمليات التسجيل والتبويب والتحليل وعرض النتائج (رزق الله، 2006؛ جمعة 2005؛ البيرة، 2005)
3. **الضبط الداخلي:** ان جوهر نظام الضبط الداخلي هو تقسيم العمل وتحديد السلطات والمسؤوليات والفصل بين الاختصاصات، لنجد أن الضبط الداخلي هو الجزء الميكانيكي أو الآلي لنشاط نظم الرقابة الداخلية بمفهومها الشامل حيث يوفر رقابة تلقائية على الوظائف وبصورة مستمرة (جمعة، 2005؛ رزق الله، 2006؛ الدويري، 2006).

- **مقومات نظام الرقابة الداخلية:**
- لكي يكون نظام الرقابة الداخلية فعالاً يجب أن يقوم على مجموعة ركائز أساسية تتمثل في النقاط التالية (بن غربية؛ الشيخي، 2018):

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/10/2023
ISSN:2958-8537 Issue: N15 العدد الخامس عشر : ص.ص 57-85
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

1. **مقدرة وكفاءة المستخدمين:** إن مقدرة ونزاهة المستخدمين شرطاً أساسياً لنجاح وفعالية أي نظام ذلك أنه مهما كان النظام متكاملا ومثاليا، فإنه لن يحقق أهدافه إلا إذا وجد الأشخاص المؤهلين القادرين على تطبيق ذلك النظام، فالعنصر البشري الكفء ركناً مهماً جداً لنجاح النظام.

2. **فصل الاختصاصات والمسؤوليات:** الغرض من ذلك تجنب الازدواجية والتكرار في تأدية بعض الأعمال وسوء فهم بعض الموظفين المسؤوليات المكلفين بها، وعدم إتاحة فرصة لممارسة أي نوع من التجاوزات أو ارتكاب بعض الأخطاء سواء كان الأمر مقصودًا أو غير مقصود.

3. **وجود دليل حسابات وإجراءات:** يجب أن يكون هناك دليلا للنظام بهدف جعل كل مستخدم على علم تام بالإجراءات واللوائح والنظم، وذلك حتى لا يتم مخالفتها بحجة عدم معرفتها ولا يكون هناك مجال للاجتهادات الشخصية.

4. **نظام متكامل لتقارير الأداء:** تمثل هذه التقارير المقارنة بين الأداء الفعلي خلال الفترة الحالية بالأداء المخطط مسبقاً، والوقوف على مدى دقة تحقيق الأهداف، واستبيان هل يوجد انحرافات بينهما، كما تتم من خلالها المقارنة بين الأداء الفعلي للسنة الجارية والسنوات السابقة

5. **استخدام حسابات المراقبة:** يقصد بحسابات المراقبة الحسابات الإجمالية أو الأستاذ العام، فهي وسيلة رقابية هامة وفعالة على الحسابات الشخصية أو التحليلية الموجودة بالدفاتر أو الأستاذ المساعد.

6. **استخدام النماذج والمستندات المرقمة:** إن استخدام النماذج والمستندات المرقمة – والمعدة مسبقاً – يساعد في تنفيذ وإنجاز الكثير من الأعمال والمهام بالكيفية المطلوبة، حيث توجد خانات مخصصة لكل البيانات التي يراد إدخالها مما تساهم في تقليل الأخطاء المترتبة عن سوء الفهم والسهو وغيرها.

7. **استخدام نظام الميزانيات التقديرية:** لغرض استخراج الانحرافات الناشئة عن اختلاف النتائج وتحديد أسباب الانحرافات ومعالجتها في المستقبل.

- **الإطار المتكامل لهيكل الرقابة الداخلية:**

أصدرت لجنة مساعدة المؤسسات الأمريكية (COSO) Committee of Sponsoring Organization التي تأسست عام 1985م وتقوم برعايتها أكبر خمس مؤسسات مالية في الولايات المتحدة الأمريكية وهي: معهد المدراء الماليين، معهد المحاسبين القانونيين، معهد المدققين الداخليين، جمعية المحاسبين الأمريكيين، معهد المحاسبين الإداريين، الإطار المتكامل للرقابة الداخلية عام 1992م، الذي لاقى قبولا واسعا ويستخدم على نطاق واسع حول العالم

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/10/2023
ISSN:2958-8537 Issue: N15 العدد الخامس عشر : ص.ص 57-85
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

(راضي، 2017؛ علي، 2016؛ شحات، 2014)، وذلك بعد مرور الرقابة الداخلية بالعديد من التطورات ومتغيرات جوهرية خلال السنوات الماضية لتنتهي بإصدار الإطار المتكامل للرقابة لي (COSO)، والذي يشير إلى أن هيكل الرقابة الداخلية يحتوي على عناصر المنظمة التالية (مواردها، أنظمتها، عملياتها، هيكلها)، وتمكن الأفراد من الاستجابة الملائمة لمخاطر الأعمال ومخاطر التشغيلية ومخاطر الالتزام، وكذلك يساعد هيكل الرقابة الداخلية علي ضمان جودة التقارير، وأخيراً يساعد على الالتزام بالقوانين والتشريعات والسياسات الداخلية، ويوفر توكيداً معقولاً أو مقبولاً بشأن قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها(شحات، 2014)

1- عناصر الإطار المتكامل:

يتكون هيكل الرقابة الداخلية من عناصر المنظمة التالية (راضي، 2017؛ علي، 2016؛ شحاتة، 2014):

- **بيئة الرقابة:** تعكس بيئة الرقابة فكرة المؤسسة، وتمثل الأساس لكل مكونات الرقابة الداخلية الأخرى، ويضع مجلس الإدارة والإدارة المناخ العام بشأن مدى أهمية الرقابة الداخلية، وتوفر بيئة الرقابة الفلسفة العملية لهيكلية الرقابة.
- **تقييم المخاطر:** تعد عملية تقييم المخاطر عملية ديناميكية مستمرة لتحديد وتحليل المخاطر المتعلقة بتحقيق أهداف المؤسسة ثم إدارة هذه المخاطر، كما يجب على الإدارة أن تحتاط للتغييرات المحتمل حدوثها في البيئة الخارجية.
- **أنشطة الرقابة:** تشمل السياسات والإجراءات التي تساعد على ضمان تنفيذ توجهات الإدارة بشأن مواجهة المخاطر ذات الصلة بتحقيق الأهداف.
- **المعلومة والاتصال:** يشمل هذا المكون الهياكل والعمليات والسياسات والإجراءات التي تدعم عملية تحديد والحصول وتبادل المعلومات بالشكل الصحيح، وفي الإطار الزمني الذي يمكن الأفراد من الوفاء بمسؤولياتهم
- **أنشطة المتابعة:** وتشتمل على السياسات والإجراءات التي تساعد على ضمان أو التأكد من تنفيذ توجهات مجلس الإدارة والإدارة

الشكل رقم (1) يوضح العلاقة بين أهداف المؤسسات ومكونات هيكل الرقابة الداخلية:

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/10/2023
85-57 العدد الخامس عشر : ص.ص ISSN:2958-8537 Issue: N15
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

2- آليات عمل الإطار المتكامل للرقابة:

إن نظام الرقابة الفعال يعتمد على الآليات الآتية (الغنودي، 2020):

- الفصل بين المسؤوليات: إن عملية الفصل بين المسؤوليات من أهم الخصائص الأساسية لتحقيق الرقابة الداخلية.
- وضوح خطوط السلطة والمسؤولية: يجب أن يكون لدى المؤسسة الاقتصادية دليل توصيف الوظائف والعمليات التي تدخل في تخصصه.
- كفاءة الموظفين: فيجب على المؤسسة اتّباع السياسات السليمة في تعيين موظفين جدد أو ترقية الحاليين مع الأخذ في الاعتبار متطلبات الوظيفة من المؤهلات العلمية.
- الحماية المادية للأصول: يحب توفير رقابة داخلية ملائمة لحماية الأصول والدفاتر، أما في حالة استخدام الحاسب الألكتروني وإتلاف البرامج وملفات التشغيل وسجلات المؤسسة سيكون في الغالب إعادة الحصول عليها آمراً مكلفاً او صعب إعادتها.
- متابعة الالتزام بنظام الرقابة الداخلية: تلجا المؤسسات الكبرى من أجل متابعة الالتزام بنظام الرقابة الداخلية إلى إنشاء قسم للمراجعة الداخلية.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/10/2023
ISSN:2958-8537 Issue: N15 العدد الخامس عشر : ص.ص 57-85
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

2.7- المبحث الثاني: أدوات الرقابة الداخلية

للرقابة الداخلية العديد من الوسائل والأدوات التي يمكن استخدامها للقيام بوظيفة الرقابة، تختلف باختلاف حجم وبيئة المؤسسة، بالإضافة إلى ملائمتها مع المعايير التي تم وضعهاً مسبقاً من اجل تحقيق أهداف المؤسسة، ويمكن تقسيمها إلى ما يلي:

1- المراجعة الداخلية: تعد المراجعة الداخلية عنصراً هاماً من عناصر الرقابة الداخلية، فهي عبارة عن نشاط مستقل يقوم به إدارة متخصصة داخل المؤسسة، كما أنها وسيلة فعالة تهدف إلى مساعدة مجلس الإدارة في تحقيق وتنفيذ السياسات التي تكفل حماية الأصول وضمان دقة البيانات المقيدة في السجلات، بل يمكن الجزم بأنها من أهم الوسائل والطرق التي تستخدمها الإدارة؛ للتحقق من فاعلية الرقابة الداخلية.

في عام 1947م حيث قام (IIA) بتعريفها في إصدار أول نشرة بمسؤوليات المراجع الداخلي بأنها "نشاط مستقل داخل المؤسسة بقصد مراجعة العمليات المحاسبية والمالية باعتبارها أساساً لتقديم خدمات وقائية للإدارة"، ومن هذا التعريف يتضح أن المراجعة الداخلية هي أداة من أدوات الرقابة الداخلية تهتم بالجوانب المحاسبية والمالية فقط، وفي عام 1971م قدم (IIA) تعريفاً جديداً بأن المراجعة الداخلية هي "نشاط تقييمي مستقل داخل المؤسسة لمراجعة العمليات بقد تقديم خدمات للإدارة وبالتالي هي جزء من الرقابة المالية" (كبلان، 2020: 147).

وفي 04 ديسمبر 1981م عاد (IIA) ليعرفها على أنها "وظيفة مستقلة داخل المؤسسة لمراجعة وتقييم أنشطتها لخدمة المؤسسة، وهي نظام رقابي يعمل على مراجعة وتقييم كفاءة وفعالية نظم الرقابة الأخرى" (الدويري، 2006: 77)، لتتحول المراجعة الداخلية من نشاط يقدم خدمات للإدارة فقط، إلى نشاط يقدم خدمات للمؤسسة بالكامل، وفي عام 1999م عرفها بأنها "نشاط تقييمي تأكيدي استشاري مستقل، موجود داخل المؤسسة لخدمتها، مصمم لمراجعة وتحسين إنجاز أهداف المؤسسة من خلال التحقق من تطبيق السياسات والخطط والإجراءات الموضوعة، واقتراح التحسينات اللازمة للوصول إلى الكفاية القصوة" (شحاتة، 2014: 249؛ راضي، 2017: 18)، ويمثل التعريف تعديلاً جوهرياً في المفاهيم وقفزة في التطور المهني لها

ولقد تزايد التركيز على المراجعة الداخلية بشكل ملحوظ منذ عام 2001م وذلك في أعقاب فشل مؤسسات كبرى مثل (Enron and World Com) لذا اتخذت المؤسسة خطوات لضمان وجود وظيفة المراجعة الداخلية مستقلة بداخلها، وعزز ذلك طلب بورصة نيويورك (NYSE The York stock Exchange) على جميع الشركات المقيدة

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/10/2023
ISSN:2958-8537 Issue: N15 العدد الخامس عشر : ص.ص 57-85
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

أن يكون لديها وظيفة للمراجعة الداخلية وتطلب المادة 404 من قانون ساربين أوكسلي (Sarbanes-Oxley (SOX الصادر عن الكونغرس الأمريكي في 31-07-2002م الأمر الذي تطلب إعادة تعريفها، فقدمت لنا (IIA) في عام 2001م التعريف الشامل والمفهوم المتطور للمراجعة الداخلية الذي يلائم التطورات المصاحبة لتلك المرحلة في بيئة الأعمال حيث عرفها بأنها " نشاط مستقل وموضوعي يقدم تأكيدات وخدمات استشارية بهدف إضافة قيمة للمؤسسة وتحسين عملياتها، ويساعد هذا النشاط في تحقيق أهداف المؤسسة من خلال اتباع أسلوب منهجي منظم لتقييم وتحسين فاعلية عمليات وإدارة المخاطر والرقابة والحوكمة"(كبلان، 2020: 148)

2- الحوكمة: لقد تعددت الآراء بين مختلف الكتّاب والباحثين في التعبير عن مفهوم حوكمة المؤسسات أوالشركات وذلك بتعدد اهتمامات وتخصصات هؤلاء الكتّاب والباحثين، فعرفت بأنها "وسيلة يمكن من خلالها التأكيد على حسن إدارة الشركات بطريقة تحمي أموال المستثمرين والمقرضين ويمكن من خلالها توجيه التركات ومراقبتها" ولقد عرفها معهد المراجعين الداخليين (IIA) في عام 2006م في قاموس المصطلحات Glossary المرفق بالمعايير الدولية للمراجعة الداخلية بأنها "توليفة من العمليات والإجراءات التي يتم تطبيقها من مجلس الإدارة بهدف تحقيق التوجيه والإدارة والرقابة على كل الأنشطة في المؤسسة نحو تحقيق أهدافها"

حيث يرى البعض بأن مفهوم الحوكمة يتخطى المؤسسات والشركات المساهمة ذات الأشكال القانونية المختلفة الهادفة للربح أو حتى الخيرية والاجتماعية غير الهادفة للربح، فهي فلسفة تقوم على التحكم في مدى رشد استخدام أي مؤسسة لتحقيق الأهداف، وتعرفها لجنة كادبوري الشهيرة Cadbury Committee على أنها "نظام شامل يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها، والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية"(كبلان، 2020: 180)، ، والجدير بالذكر بأن الحوكمة تقوم على مجموعة من المبادئ الأساسية أصدرتها وطورتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organization for Economic Cooperation and Development (OECD) عام 2004م (راضي،2017).

مبادئ الحوكمة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (**OECD):** اصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في عام 2004م مبادئ أساسية للحوكمة لكي تستند عليها الدول في صياغة قوانينها الخاصة بتنظيم عمل الشركات المساهمة، ويمكن تلخيصها فيما يلي(كبلان ،2020):

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/10/2023
ISSN:2958-8537 Issue: N15 العدد الخامس عشر : ص.ص 57-85
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

- ضمان وجود أساس فعال لحوكمة الشركات المساهمة.
- ضمان حقوق المساهمين.
- المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين.
- دور أصحاب المصلحة.
- الإفصاح والشفافية .
- مسؤولية مجلس الإدارة.

3- **لجان المراجعة:** تعد لجان المراجعة من أهم اللجان التي تعمل على مساعدة مجلس الإدارة للقيام بعملية الرقابة والإشراف على عملية إعداد التقارير فضلا عن دورها في دعم استقلال وحيادية المراجع الداخلي والخارجي، الأمر الذي جعلها من أهم الأدوات في الرقابة على المؤسسات.

ظهرت لجان المراجعة في بدايتها في الولايات المتحدة الأمريكية بعد انتشار الغش والتلاعب في القوائم المالية المنشورة للعديد من الشركات، ثم انتقل مفهومها إلى المملكة المتحدة وكندا، ومن ثم للعديد من الدول الأوربية والآسيوية، حيت وجد أن بعض الشركات الأمريكية كانت لديها لجان المراجعة منذ عام 1905م ولكن لم تحظ بالاهتمام الكافي إلا في عام 1939م، عندما أوصت بها بورصة نيويورك NYSE)) في تقرير صادر لها بأن لجان المراجعة أصبحت أمراً ضرورياً، كما أوصت بها هيأة تداول الأوراق المالية الأمريكية (The Securities and Exchange SEC) Commission وفي عام 1967م أوصى المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA)) بضرورة تشكيل لجان مراجعة للمؤسسات المساهمة لترشيد المراجعين، وعاد المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيينAICPA)) في 1977م وطالب من جميع أعضائه بضرورة تشجيع عملائهم على تكوين لجان مراجعة بمؤسساتهم ، كما أصدرت بورصة نيويورك (NYSE) للأورق المالية نشرة تطالب فيها جميع المؤسسات المسجلة لديها بضرورة تشكيل لجان مراجعة وذلك كشرط لتسجيل أسهمها لديهم اعتبارا من تاريخ 30-06-1978م.

لقد حظيت لجان المراجعة باهتمام بالغ في المؤسسات العالمية المتخصصة وكانت هي الانطلاقة التي مهدت لاعتماد الكونجرس الأمريكي لقانون ساربينز أوكسلي (SOX) حيث أكد القانون على الالتزام بتشكيل لجان مراجعة من أعضاء مستقلين تكفل استقلالية المراجع الداخلي والخارجي ويمكن تعريف مفهوم لجان المراجعة بأنها "لجنة تابعة لمجلس الإدارة أو لجنة الإدارة وتتكون من أعضاء مجلس الإدارة غير المتفرغين أو من المديرين غير التنفيذيين، أو المعينين من خارج المؤسسة وتتمثل الوظيفة الأساسية لهذه اللجنة مساعدة مجلس الإدارة على الوفاء بمسؤولياته

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/10/2023
ISSN:2958-8537 Issue: N15 العدد الخامس عشر : ص.ص 57-85
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

المتعددة، وزيادة فعالية النظم المحاسبية، ونظم الرقابة الداخلية في الشركات، وزيادة فعالية نظم إعداد التقارير المالية بها، ودعم استقلال المراجعين الداخليين والخارجيين" (المغربي، 2020: 31).

خصائص لجان المراجعة:

- استقلال لجان المراجعة إن استقلال أعضاء لجنة المراجعة من أهم الخصائص الواجب توافرها في أعضاء اللجنة للقيام بواجباتها ومسئولياتها بحيادية دون تحيز.
- الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء اللجنة تتمثل تلك الخبرة في التعرف على طبيعة نشاط المؤسسة، الأمر الذي يساعد أعضاء اللجنة في تنفيذ مهامهم المسندة إليهم.
- حجم لجان المراجعة: إن عدد أعضاء لجنة المراجعة تختلف من منظمة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى حسب حجم مجلس الإدارة وطبيعة نشاطه وحجم المؤسسة.
- عدد اجتماعات لجنة المراجعة: تقوم لجنة المراجعة بعقد اجتماعات دورية وعادة تكون ربع سنوية، ويجب تحديد جدول الأعمال الخاص بلجنة المراجعة لتيسير عمل أعضاء اللجنة.

4- **قانون ساربينز أوكسلي** Sarbanes and Oxley Act (SOX): هو قانون قدماه نائبان في الكونجرس الأمريكي وحمل اسمهما، حيث إن القانون الذي ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ 31-07-2002م، يصنف بأنه من أهم القوانين التي صدرت في تنظيم الأعمال بعد صدور قانون تنظيم تداول الأوراق المالية في 1933م، وذلك في ضوء حدوث إخفاقات وفضائح مالية لمؤسسات عملاقة (كبلان، 2020)، وقد ظهر القانون لوجود حزمة دوافع كانت سبباً في صدوره منها فقدان الثقة عند جمهور المستثمرين والدائنين بسبب فضائح اختلاس المديرين التنفيذيين أموال المؤسسات للاستخدام في الأغراض الشخصية، فضلاً عن فشلهم في تنفيذ إجراءات الرقابة الداخلية التي تؤكد دقة التقارير المالية، كذلك انتشار الأعمال غير الأخلاقية حيث تضمن من وراء صدور قانونSOX)) مجموعة أهداف أساسية للنهوض ببيئة المحاسبة والمراجعة واكتساب ثقة المستثمرين (عبدالقادر، 2016).

ولقد وضع القانون عدة نقاط وتوصيات تهدف إلى الحد من أي تجاوزات قد يرتكبها من يفصح عن المعلومات المحاسبية ومن يصدق عليها، من أجل حماية حقوق المساهمين منها إنشاء هيأة رقابية باسم مجلس الإشراف على

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/10/2023
ISSN:2958-8537 Issue: N15 العدد الخامس عشر : ص.ص 57-85
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

شركات المحاسبة العامة (Public Company Accounting Oversight Board PCAOB) للإشراف على عمل المراجعين وإعادة صياغة معايير لجنة معايير المحاسبة الدولية؛ التي أنشئت في لندن عام 1973م تحت مسمي. International Accounting Standards Committee (IASCD

5- اتفاقية بازل:

تم إنشاء لجنة بازل (Basel Committee) في عام 1974م في سويسرا للإشراف والرقابة على الأعمال المصرفية حول العالم، وتخضع لجنة بازل لإشراف مصرف التسويات الدولية Bank of International Settlements (BIS) الذي كان مقره بازل بسويسرا، وهو المصرف الذي أنشأ بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، والذي يضم محافظي المصارف المركزية العالمية، واستمر في دوره للارتقاء بدور المصارف المركزية، وكذلك تسهيل الأعمال التجارية للمؤسسات متعددة الجنسيات التي تمتلك فروع في دول مختلفة، ولقد استمر (BIS) في أداء دوره حتى مطلع السبعينيات من القرن الماضي حيث اتفقت الدول السبع الصناعية (الولايات المتحدة الأمريكية – كندا – بريطانيا – فرنسا – ألمانيا – اليابان)، وانضم لها لاحقا ثلاث دول هي (بلجيكا – السويد – هولندا) لتصبح عشر دول، وهي من قامت بإنشاء لجنة بازل للإشراف والرقابة المصرفية (ناصر، 2006)، وقد قدمت لجنة بازل منذ إنشائها ثلاث اتفاقيات، تقوم جميعها على مطلب الاحتفاظ بنسب كافية من رأس المال

جدول (1) التطورات التي مرت بها اتفاقية بازل

الاتفاقية	تاريخ الإصدار	أهم الملامح الخاصة بالاتفاقية
بازل 1	تم إصدار اتفاقية بازل (1) في عام 1988م في مدينة سويسرا	تترسخ اتفاقية بازل (1) على مطلب واحد هو الاحتفاظ بنسب كافية من رأس مالها لا تقل بأي حال من الأحوال عن (8%) من أصول المصرف أو البنود التي خارج الميزانية، كما أن الاتفاقية غير ملزمة التطبيق على المصارف.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/10/2023
ISSN:2958-8537 Issue: N15 العدد الخامس عشر : ص.ص 57-85
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

بازل 2	تم إصدار اتفاقية بازل (2) في عام 2004م في مدينة سويسرا	أضافت اتفاقية بازل (2) مخاطر التشغيل لحساب كفاية راس المال وأضافت لرأس المال المساند القروض قصيرة ومتوسطة الأجل
بازل 3	تم إصدار اتفاقية بازل (2) في عام 2010م في مدينة سويسرا	إضافة اتفاقية بازل (3) مخاطر السيولة ورفع نسبة كفاية رأس المال من 8% إلي 10.5% وهذا يعني تقليل الديون المسموح تحملها، والحد من الاستثمار في الأصول مرتفعة المخاطر وتوفير ضمان أقوى للمركز المالي للمصارف، الاتفاقية ملزمة التطبيق كحد اقصى من بداية شهر يناير 2015م.

3.7- المبحث الثالث: هيكلية المؤسسات المصرفية (الجهاز المصرفي الليبي):

يمثل قطاع المصارف باختلاف نشاطها تتزايد يوميا لتحقيق مجموعة أهداف ارتبطت بها مثل خفض معدلات البطالة وتحقيق النمو الاقتصادي، ورفع مستوى التنمية الاقتصادية وتوفير الثقة للمستثمرين وتدعم الاستقرار وتمويل المشروعات وتحريك عجلة الاقتصاد وزيادة التنمية للدولة (شنيبيش، 2013) , يتكون الجهاز المصرفي الليبي من المصرف المركزي الذي هو في قمة هرم المصارف في الدولة، والمصارف التجارية.و المصارف المتخصصة التي تقوم بعملية منح القروض تخدم نوعاً محدداً من الأنشطة الاقتصادية وفقاً لتخصص المصرف في النشاط الذي ينتمي إليه.

- **المصرف المركزي الليبي:** يمكن تعريف المصرف المركزي على أنه "مؤسسة نقدية حكومية تشرف على النظام النقدي في الدولة التي توجد فيها، ويقع على عاتقها مسؤولية إصدار العملة ومراقبة الجهاز المصرفي، وتوجيه الائتمان لزيادة النمو الاقتصادي، والمحافظة على الاستقرار النقدي عن طريق توفير الكميات النقدية المناسبة داخل الاقتصاد، وربطها بحاجات النشاط الاقتصادي (شنيبيش، 2013: 149)

طبقا للقانون رقم (1) لسنة (2005م) بشأن المصارف –الباب الأول المصرف المركزي الفصل الأول طبيعة المصرف ووظائفه – مادة (5)، حيث نص القانون على أن يتولى المصرف المركزي ما يلي:

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/10/2023
ISSN:2958-8537 Issue: N15 العدد الخامس عشر : ص.ص 57-85
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

- وظيفة إصدار النقد الليبي والمحافظة على استقراره في الداخل والخارج.
- وظيفة إدارة احتياطيات الدولة من الذهب والنقد الأجنبي.
- وظيفة تنظيم السياسة النقدية والإشراف على تحويل العملة داخل الدولة وخارجها.
- وظيفة تنظيم السياسات الائتمانية والإشراف على تنفيذها في ظل السياسة العامة للدولة.
- تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وسلامة النظام المصرفي.
- وظيفة إدارة السيولة النقدية داخل الدولة.
- وظيفة تنظيم سوق الصرف الأجنبي والإشراف عليها.
- وظيفة مراقبة المؤسسات المصرفية والإشراف.
- تقديم المشورات للدولة في المسائل المتعلقة بالسياسة الاقتصادية العامة (الحاسية، 1995؛ www.cbl.gov.ly).

- **المصارف التجارية الليبية:**

اطلقت كلمة مصرف تجاري في بداية الأمر على المصارف التي تقوم بتمويل العمليات التجارية التي تستلزم تمويلاً قصير الأجل يقل عن سنة واحدة، إلا أن التطور الاقتصادي وتوسع العمليات المصرفية جعل المصارف التجارية تهتم بتقديم تمويلات لكافة الأنشطة باختلاف مجالاتها من صناعية وتجارية وخدمية أو لهيئات خاصة أو حكومية، لقد عرف المشرع الليبي المصارف التجارية بأنها "مؤسسة تتولى قبول الودائع بأنواعها حسابات جارية، وودائع لأجل، وقبول وتحصيل الصكوك، ومنح القروض، والتسهيلات الائتمانية" ، (www.cbl.gov.ly).

- القوانين الرقابية المنظمة للمصارف الليبية:

1- : صدر القانون رقم (1) لسنة 2005م الذي هو امتداد لتشريعات قانونية سابقة تم تعديلها في الإصدار بشأن المصارف وطبيعة العمل المناط بها

2-صدر القانون رقم (2) لسنة 2005م بشأن مكافحة غسيل الأموال حيث كان امتداداً لعمليات تطوير وتفعيل دور الرقابة على المصارف التجارية،

3- : صدر القانون رقم (1) لسنة 2013م في شأن منع المعاملات الربوية.

4- دليل الحوكمة الصادر عن المصرف المركزي ويحتوي دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا على ستة فصول (www.cbl.gov.ly).

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/10/2023
ISSN:2958-8537 Issue: N15 العدد الخامس عشر : ص.ص 57-85
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

8- المنهجية و الدراسة الميدانية والنتائج والتوصيات. منهجية الدراسة:

سيتم خلال هدا الجزء من الدراسة استعراض المنهج المتبع وكذلك الاجراءات والخطوات التي قام بها الباحتان لتحقيق هدف الدراسة وتم تقسيمة كالتالي :

1.8- **منهج الدراسة:** اتّبع الباحثان في هذه البحث المنهج الوصفي التحليلي ، حيث إن هذا المنهج أحد مناهج البحث العلمي الذي يعتمد عليه الباحثون في الحصول على معلومات دقيقة، لأنه يعطي صورة واضحة عن الظاهرة التي يرغب بجمع بيانات عنها.

2.8- مجتمع وعينة البحث:

- **مجتمع البحث:** تكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية الليبية التي تقع إدارتها العامة في نطاق مدينة بنغازي والمتمثلة في:(مصرف الوحدة.، مصرف التجارة والتنمية، مصرف الإجماع العربي، ،مصرف المتوسط.)،إلى جانب إدارة الرقابة بفرع مصرف ليبيا المركزي وديوان المحاسبة داخل مدينة بنغازي وذلك للدور المناط بهم كجهة رقابية على المصارف التجارية، بالإضافة إلى المراجعين الخارجين للمصارف التجارية المقيدين بإدارة الرقابة في مصرف ليبيا المركزي.
- **عينة الدراسة:** تم اختيار عينة طبقية نسبية من مجتمع الدراسة بلغ حجمها (225) مفردة، شملت الادارات ذات العلاقة بوظيفة الرقابة الداخلية بالمصارف التجارية وهي: (رؤساء وأعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذين.، وحدة الامتثال داخل المصارف التجارية.، إدارات المراجعة الداخلية الأقسام التابعة لها وموظفيها, إدارات المخاطر وموظفيها، إدارات ورؤساء أقسام الائتمان وموظفيها. ، إدارات التفتيش والمتابعة وموظفيها.، المراجعون الخارجيون المقيدون بإدارة الرقابة على المصارف والنقد بمصرف ليبيا المركزي.، موظفي ديوان المحاسبة المختصين بمراجعة المصارف التجارية.، مدراء إدارات الرقابة على المصارف والنقد بمصرف ليبيا المركزي.)

3.8- أداة جمع البيانات:

تم في هذا البحث استخدام استمارة استبانة لأجل تجميع البيانات.

4.8- حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة على معرفة أسباب قصور أداء وظيفة الرقابة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية بمدينة بنغازي.

5.8- الأساليب الإحصائية المستخدمة:

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/10/2023
ISSN:2958-8537 Issue: N15 العدد الخامس عشر : ص.ص 57-85
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة، باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) Statistical Package for Social Science SPSS 28 ، فقد تم استخدام الاختبارات الاحصائية التالية:

- اختبار الفا كرونباخ ودلك لقياس الصدق والثبات لأداة الدراسة

بلغت قيمة ثبات الأداة ككل (0.958)، وهي درجات ثبات عالية، وهذا يدل على أن استمارة الاستبانة اتسمت بالثبات وبدرجة عالية من التميز في حين بلغت قيمة معامل صدق الأداة ككل(0.978)، وهذا يبرر صدق المقياس وأن فقرات الاستبانة تعكس قدرته على قياس ما صمم من أجله.، وذلك كما هو موضح بالجدول التالي.

جدول (2) يبين قيم معامل الثبات والصدق لأداة الدراسة

المحاور	العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
الإجراءات الرقابية الإدارية	19	0.967	0.983
الإجراءات الرقابية المحاسبية	14	0.948	0.973
إجراءات المراجعة الداخلية	12	0.950	0.974
إجراءات رقابة المصرف المركزي	17	0.943	0.971
الأداة ككل	**62**	**0.958**	**0.978**

- **اختبار اعتدالية البيانات:**

من الجدول رقم (3) يتضح من نتائج اختباري (شابيرو-ويلكس)، على أنه غير دال إحصائياً، حيث أن قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يعني أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي وهذا يعني استخدام الاختبارات البارامترية هي الأنسب في اختبار فرضيات الدراسة.

جدول رقم (3) نتائج اختباري (شابيرو-ويلكس

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/10/2023
ISSN:2958-8537 Issue: N15 العدد الخامس عشر : ص.ص 57-85
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

لمحاور	شابيرو-ويلكس		
	إحصائي الاختبار	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
الإجراءات الإدارية	0.123	199	0.114
الإجراءات المحاسبية	0.109	199	0.153
المراجعة الداخلية	0.071	199	0.214
إجراءات المصرف ا	0.085	199	0.195

تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية لتحليل البيانات التي جُمعت من عينة الدراسة حيث تم استخدام نموذج لتحليل الإجابات عن فقرات استمارة الاستبانة لتحديد مستوى الموافقة بالاعتماد على مقياس ليكرث الخُماسي باعتباره أكثر المقاييس استخداما، حيث يُعطى لكل إجابة درجة

- **الجانب الوصفي:** يتناول هذا الجانب وصفاً لمتغيرات الدراسة وذلك كما يلي:

لقد تم تحليل البيانات الأولية لأفراد عينة الدراسة وكما وردت في أداة الدراسة، وذلك على النحو التالي:

جدول (5): توزيع عينة الدراسة حسب المتغيرات الديموغرافية

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
المؤهل العلمي	بكالوريوس أو ما يعادله	158	79.0
	ماجستير	31	15.5
	دكتوراه	6	3.0
	أخرى لم تذكر	5	2.5

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/10/2023
ISSN:2958-8537 Issue: N15 العدد الخامس عشر : ص.ص 57-85
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

	المجموع	**200**	**100.0**
التخصص	محاسبة	82	41.0
	إدارة أعمال	62	31.0
	تمويل	38	19.0
	اخري	18	9.0
	المجموع	**200**	**100.0**
طبيعة الوظيفة	رئيس أو عضو مجلس إدارة	23	11.5
	مدير إدارة	49	24.5
	موظف	98	49.0
	مراجع داخلي	17	8.5
	مراجع خارجي	13	6.5
	المجموع	200	100.0
الخبرة	أقل من 5 سنوات	39	19.5
	5-10	56	28.0
	10-15	45	22.5
	15 فأكثر	60	30.0

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/10/2023
ISSN:2958-8537 Issue: N15 العدد الخامس عشر : ص.ص 57-85
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

	المجموع	200	100.0

من خلال الجدول(5) والذي يتضمن تحليل البيانات الديموغرافية لعينة الدراسة يتبين أن النسب الأعلى كانت تشير الي الاتجاه نحو قدرة افراد العينة علي استيعاب عبارات الاستبانة وها يشير الي امكانية الاعتماد علي النتائج

- **التعرف على أسباب قصور أداء وظيفة الرقابة الداخلية في المصارف التجارية الليبية:**

يتناول هذا الجانب تحديد أسباب قصور أداء وظيفة الرقابة الداخلية في المصارف التجارية الليبية وأبعاده في المصارف التجارية الليبية تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية للفقرات والمحاور، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (6) المتوسطات والانحرافات والأوزان النسبية للمحاور قصور أداء وظيفة الرقابة الداخلية

م	العبارات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة
1.	الإجراءات الرقابية الإدارية	2.99	0.63	61.0	3
2.	الإجراءات الرقابية المحاسبية	3.25	0.56	65.0	1
3.	إجراءات المراجعة الداخلية	2.89	0.76	57.8	4
4.	إجراءات إدارة الرقابة بمصرف ليبيا المركزي	3.00	0.61	62.2	2
	المستوى العام لمحور قصور أداء وظيفة الرقابة الداخلية	**3.08**	**0.58**	**61.6**	–

يتضح من الجدول (6) أن محور الإجراءات الرقابية المحاسبية جاء في المرتبة الأولى وبلغ متوسطة الحسابي (3.25) ، وجاء في المرتبة الثانية محور إجراءات إدارة الرقابة بمصرف ليبيا المركزي بمتوسط حسابي (3.00)، وجاء في المرتبة الثالثة محور الإجراءات الرقابية الإدارية بمتوسط حسابي بلغ (2.99) وفي المرتبة الأخيرة جاء محور إجراءات المراجعة الداخلية بمتوسط حسابي (2.89) وانحراف معياري (0.76) ووزن نسبي (57.8%) وبوجه عام

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/10/2023
ISSN:2958-8537 Issue: N15 العدد الخامس عشر : ص.ص 57-85
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

فإن المتوسط العام لقصور أداء وظيفة الرقابة الداخلية بلغ (3.08) بانحراف معياري (0.58) ووزن نسبي (61.6%)، وهو متوسط مقارنة بمستوى الوزن النسبي الموضح في الجدول (4.3)، الأمر الذي يشير وبشكل مبدئي إلى أن هناك تفاوتاً في آراء العينة حول الأسباب المؤدية إلى قصور أداء وظيفة الرقابة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية كان متوسطاً مع مرعاه طبيعة المقياس المستخدم.

- **(اختبار فروض الدراسة)**: يتناول هذا الجانب التحقق من صحة فرضيات الدراسة،:

الفرضية الرئيسة للدراسة : والتي تنص على أنه "يرجع قصور في أداء وظيفة الرقابة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية إلى عدة أسباب". لتحقق من صحة الفرضية حسب المتوسط المرجح والانحراف المعياري، تم استخدام (T-test) لعينة واحدة لتحديد أسباب وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (7) يوضح دلالة الفروق في قصور أداء وظيفة الرقابة الداخلية بالمصارف التجارية

البيان	العدد	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الوسط الفرضي	درجة الحرية	قيمة (t)	الدلالة الإحصائية
قصور أداء وظيفة الرقابة الداخلية	200	3.08	0.58	3	199	1.286	0.200

يتضح من الجدول رقم (7) أن المتوسط المرجح قد بلغ (3.08) بانحراف معياري (0.58)، وباختبار دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطين بلغت قيمة (t) (1.286)، وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 =α حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.200) وعليه تقبل الفرضية الدراسة التي تنص على أنه (يرجع قصور أداء وظيفة الرقابة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية إلى عدة أسباب).

نتائج اختبار الفرضيات الفرعية :لتحقق من صحة الفرضية ، تم استخدام (T-test) لعينة واحدة لتحديد دلالة الفرق بين المتوسط المرجح والمتوسط الفرضي وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (8) يوضح دلالة الفروق في ضعف الإجراءات الرقابية الإدارية بالمصارف التجارية

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/10/2023
ISSN:2958-8537 Issue: N15 العدد الخامس عشر : ص.ص 57-85
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

البيان	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الوسط الفرضي	درجة الحرية	قيمة (t)	الدلالة الإحصائية	النتيجة
ضعف الإجراءات الرقابية الإدارية	2.99	0.63	3	199	1.286	0.200	قبول
ضعف الإجراءات الرقابية المحاسبية	3.25	0.56	3	199	6.375	0.000	رفض
لضعف دور المراجعة الداخلية	2.89	0.76	3	199	1.911-	0.057	قبول
ضعف الدور الرقابي للمصرف المركزي	3.00	0.61	3	199	2.762	0.060	قبول

يتضح من الجدول رقم (8) أن المتوسط المرجح لضعف الإجراءات الرقابية الإدارية وباختبار دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطين بلغت قيمة (t) (1.286) وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 =α حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.200) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05) عليه تقبل الفرضية الفرعية الاولى . كما يتضح من الجدول رقم (13.3) أن المتوسط المرجح لضعف الإجراءات الرقابية المحاسبية قد بلغ (3.25) ، وباختبار دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطين بلغت قيمة (t) (6.375)، وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 =α حيث بلغ قيمة الدلالة الإحصائية (0.000) وهي أصغر من مستوى الدلالة (0.05)، عليه ترفض الفرضية الفرضة الفرعية التانئة للبحت ، وبلغ المتوسط المرجح لضعف دور إدارات المراجعة الداخلية قد بلغ (2.89) وباختبار دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطين بلغت قيمة (t) (-1.911) وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 =α حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.057) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، عليه تقبل الفرضية الفرعية التالتة ، أن المتوسط المرجح لضعف الدور الرقابي للمصرف المركزي قد بلغ (3.11) ،)، وباختبار دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطين بلغت قيمة (t) (2.762)، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/10/2023
ISSN:2958-8537 Issue: N15 العدد الخامس عشر : ص.ص 57-85
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

α= حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.006) وهي أصغر من مستوى الدلالة (0.05) عليه تقبل الفرضية الفرعية الرابعة.

9- نتائج الدراسة:

من خلال التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة، تم التوصل إلى النتائج التالية:

لقد توصلت الدراسة إلى النتائج العملية التالية:

- إن أسباب قصور أداء وظيفة الرقابة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية يرجع إلى ضعف دور أدارة المراجعة الداخلية، وضعف الإجراءات الرقابية الإدارية بالمصارف التجارية، والدور الرقابي لمصرف ليبيا المركزي على المصارف التجارية.
- .إن القصور في أداء وظيفة الرقابة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية لا يرجع إلى ضعف الإجراءات الرقابية المحاسبية المتبعة داخل المصارف
- إن أسباب ضعف دور إدارات المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية تعود إلى أن عملية المراجعة لا تتم وفق دليل واضح لمعايير عملية المراجعة المتعارف عليها دولياً، كما لا يتم تطبيق تلك المعايير من المراجعين بالمصرف، إلى جانب أن القائمين بمهام المراجعة لا يتم اختيارهم على أساس الخبرة والمؤهل العلمي والسيرة الحسنة، كما تشير النتائج إلى عدم توافر العدد المناسب من المراجعين لإنجاز الأعمال في الوقت المناسب الذي يتماشى مع حجم العمل، فضلاً عن ذلك عدم حصول المراجعين على الدورات التأهيلية المناسبة للرفع من كفاءة القائمين بمهام المراجعة على كافة الأعمال والأنظمة بالمصرف، كذلك ضعف دور لجان المراجعة في وضع خطط للمراجعة ومتابعة عملية تنفيذها.
- إن أسباب ضعف دور الإجراءات الرقابية الإدارية تعود إلى أن الهياكل التنظيمية بالمصارف التجارية تتسم بعدم الوضوح، وضعف الفعالية الملائمة لطبيعة العمل المصرفي، وكذلك تشير إلى أن الإدارات والأقسام الرقابية لديها نقص في الكوادر ذات الخبرة والمؤهلات العلمية المناسبة، كما تشير إلى عدم وجود دليل إجراءات إدارية مكتوب.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/10/2023
ISSN:2958-8537 Issue: N15 العدد الخامس عشر : ص.ص 57-85
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

10- توصيات الدراسة:

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها يمكن تقديم التوصيات التالية:

- تطوير المعايير المحلية للرقابة الداخلية وفقاً للمعايير الدولية.
- وضع دليل لعملية المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية تتماشى مع المعايير الدولية.
- توفير عدد مناسب من المراجعين لديه بالمؤهلات والخبرة المناسبة لإنجاز عملية المراجعة .
- العمل على الرفع من كفاءة القائمين بعملية المراجعة الداخلية وذلك بإخضاعهم لدورات تدريبية.
- تعزيز دور لجان المراجعة في عملية تقييم وتحديد خطط المراجعة الداخلية.
- ضرورة العمل على تعزيز الدور الرقابي لمصرف ليبيا المركزي على المصارف التجارية الليبية.
- تشجيع المصارف التجارية على تطوير أساليب الرقابة الداخلية.
- اختيار القائمين بعملية المراجعة على أساس الخبرة والمؤهل العلمي والسيرة الحسنة
- توفير دليل للهيكل تنظيمي واضح وفعال يلائم حجم وطبيعة العمل المصرفي.
- وضع وصف وظيفي واضح يتضمن تحديد صلاحيات كل وظيفة وحدود السلطة المسؤولية.
- العمل على إنشاء دليل إجراءات مكتوب وواضح يتم من خلاله توضيح كيفية إنجاز الأعمال.
- وضع آلية واضحة لتعيين الموظفين الجدد وآليات ترقيتهم، وتحديد نظم المكافآت والحوافز.

المراجع

1. الاتحاد الدولي للمحاسبين، (1997) المعايير الدولية للمراجعة، ترجمة: المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (1999) ص40: عمان
2. بن غربية، سالم محمد؛ الشيخي، المعتز رمضان، (2018)، نظم المعلومات المحاسبية – مفاهيم وحالات تطبيقية، دار الكتاب الوطني، الطبعة الأولى: بنغازي.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/10/2023
ISSN:2958-8537 Issue: N15 العدد الخامس عشر : ص.ص 57-85
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

3. البيرة، عبد الله محمد، (2005)، نظام الرقابة الداخلية في الشركات والمنشآة العامة بين النظرية والواقع، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الأول حول "الرقابة الداخلية الواقع والآفاق" طرابلس اللجنة الشعبية العامة لجهاز الرقابة المالية والفنية وأكاديمية الدراسات العليا ص 22.
4. جمعة، أحمد حلمي، (2005)، المدخل إلى التدقيق الحديث، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية: عمان.
5. الحاسي، ميلود جمعة، (1995)، النقود والمصارف والنشاط الاقتصادي، منشورات الهيأة القومية للبحث العلمي، الطبعة الثانية: بنغازي.
6. .الدويري، صفوت مصطفى، (2006)، الضبط الداخلي والمراجعة الداخلية الاتجاهات الحديثة، دار السلام: القاهرة.
7. اشتيوي، إدريس عبد السلام (2013) المراجعة معايير وإجراءات، منشورات جامعة قاريونس، الطبعة الثالثة: بنغازي.
8. شحاته، شحاته السيد، (2014)، المراجعة المتكاملة – مدخل المرجع العربي للقرن الحادي والعشرين، دار التعليم الجامعي: الإسكندرية.
9. عبيدات، محمد؛ أبو نصار، محمد، مبيضين، عقلة، (2006)، منهجية البحث العلمي، دار وائل للنشر: عمان.
10. علي، عبد الوهاب نصر، (2016)، معايير الرقابة والمراجعة الداخلية – وفقا لأحدث الإصدارات الدولية، دار التعليم الجامعي: الإسكندرية.
11. كبلان، معتز عبد الحميد، دراسات متقدمة في المحاسبة – نظرية المحاسبة بين التنظير والتطبيق، (2020)، دار الكتب الوطنية، الطبعة الأولى: بنغازي.
12. المغربي، محمد الفاتح محمود، (2020)، حوكمة الشركات، دار الأكاديمية الحديثة للكتب الجامعية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: أم درمان.
13. المطارني، غسان فلاح، (2006)، تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: عمان.
14. بالقائد، محمد محمد علي، (2007)، المقومات الأساسية لنظم الرقابة الداخلية، أكاديمية الدراسات العليا فرع بنغازي، غير منشورة.
15. جلال، محمود محمد. (2022). قياس أثر خصائص لجان المراجعة على دعم التنمية المستدامة بمنظمات الأعمال – دراسة ميدانية. جامعة السويس.
16. جواد، عباس ناجي؛ صالح، محمد سلمان، (2012)، دراسة تحليلية لأسباب ونتائج الأزمة المالية العالمية الأخيرة 2008، المجلات الأكاديمية العلمية العراقية، العدد الأول، ص ص 268 – 274.
17. رزق الله، حمد يونس محمود، (2006)، مدى تطبيق المصارف التجارية لأساليب وإجراءات الرقابة الداخلية المناسبة لمنع الغش والأخطاء أو اكتشافهما، جامعة قاريونس بنغازي.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/10/2023
ISSN:2958-8537 Issue: N15 العدد الخامس عشر : ص.ص 57-85
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

18. الكاديكي، أحمد علي، (2005)، مدى ملائمة إجراءات الرقابة الداخلية المتبعة في المصارف التجارية الليبية لمواجهة غسيل الأموال، جامعة قاريونس بنغازي، غير منشورة.
19. الكيلاني، عادل عبد الله، (2004)، إصلاح الجهاز المصرفي الليبي نقطة البداية نحو الخصخصة، اتحاد المصارف العربية، العدد (288)، نوفمبر، ص ص 108 – 113.
20. لبيب، خالد محمد عبدالمنعم،(2003)، نحو إطار متكامل لضوبط كفاءة أداء مهنة المراجعة الداخلية في مواجهة ظاهرة الفساد المالي في قطاع الآعمال، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد(40)، العدد(1)، مارس، ص ص171-232.

المراجع الإنجليزية:

1. Christing، C&Cole R. " **Framework for Internal Control Systems in Banking Organizations**" Journal of Basle Committee، September. (1998).
2. Donald، Edwards & Oxner، Tom، "**Internal Auditing in the Banking Industry Bank Accounting & Finance**" (Euromoney Publications PLC)، (2001).
3. Ibrahim Nandom Yakubu، Mohammed Mubarik Alhassan، Abdul-Nasiru Iddrisu Alhassan، Jamaldeen Adam، and Mujeeb Rahman Sumaila، (2017)، "**The Effectiveness of Internal Control System in Safeguarding Assets in the Ghanaian Banking Industry، (The Case of Agricultural Development Bank)**"، International Journal of Management and Commerce Innovations، Vol. 5، Issue 1، April – September 2017، Available at: www.researchpublish.com، (Accessed Date: 14 / 04 / 2020).
4. Chuxuan Sun & Xiaoyue Chang (2018)، "**the Impact of Credit Risk on Profitability of Commercial Banks**"، MSc Dissertation in Finance، Faculty of Business Administration، Simon Fraser University، Fall 2018.

المواقع الألكترونية:

1- (www.cbl.gov.ly)
2- (www.wahdabank.com.ly)
3- (www.cbl.gov.ly)